



الاجتماع الخامس للجنة الدائمة المعنية بالوقاية من
الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها
البند ٤٤ من جدول الأعمال المؤقت

EB/SCHEPPR/5/3

٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٢٤

تعزيز برنامج المنظمة للطوارئ الصحية والإشراف عليه

معلومات محدثة بشأن الوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة
لها والقدرة على الصمود أمامها (بما في ذلك التهديدات الصحية
التي تتطلب تأهباً إضافياً)

تقرير من المدير العام

مقدمة

١- إن المشهد العالمي للطوارئ الصحية أخذ في التطور بسرعة ويتسم بطوارئ متزايدة التعقيد والتواتر والنطاق. وقد سلّطت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الضوء على الحاجة الملحة إلى تعزيز الهيكل العالمي للتأهب للطوارئ الصحية والوقاية منها والاستجابة لها والقدرة على الصمود أمامها. واعترافاً من المنظمة وشركائها بهذه الظروف، فقد دشّنت مبادرات لتعزيز الأمن الصحي العالمي في إطار التركيز على الصكوك القانونية الدولية وآليات التمويل المستدامة والنظم المعززة.

٢- ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في هذا الصدد حتى يوم ١ آب/ أغسطس ٢٠٢٤. كما يُبرز التقرير الإنجازات الرئيسية والتحديات المستمرة والإجراءات المستقبلية، مما يثبت الالتزام الجماعي بإقامة هيكل عالمي أكثر قدرة على الصمود وأكثر إنصافاً. وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام، هي: الحوكمة والتمويل والنظم.

الحوكمة

٣- لقد أحرز تقدم كبير في حوكمة الصحة العالمية، وخصوصاً بعد أن اعتمدت جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعون التعديلات المدخلة على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) في حزيران/ يونيو ٢٠٢٤. وتعالج هذه التعديلات الناشئة عن مشاورات مستفيضة الشغرات الحرجة في اللوائح الحالية وتدخل عليها أحكاماً جديدة رئيسية، من قبيل إنشاء "هيئة وطنية للوائح الصحية الدولية"، واستحداث تعريف للطائفة الجائحة وأحكام بشأن الإتاحة المنصفة والتمويل المستدام.

٤- وبالتوازي مع ذلك، واصلت هيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه (هيئة التفاوض) عملها حتى جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين، وفقاً لولايتها. ورغم إحراز تقدم كبير، لم يتمّ التوصل إلى توافق في الآراء بشأن

النص النهائي، وما زالت هناك قضايا معلقة بشأن مسائل منها الوقاية من الجوائح وترصدها، ونهج الصحة الواحدة إزاء الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، ونقل التكنولوجيا، وإنتاج المنتجات المتعلقة بالجوائح، ونظام إتاحة مُسببات الأمراض وتقاسم المنافع. وبناءً على ذلك، مُدّدت ولاية هيئة التفاوض^١ وستقدّم نتائج المفاوضات الإضافية إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين في أيار/ مايو ٢٠٢٥ أو قبل ذلك إلى دورة استثنائية لجمعية الصحة، إن أمكن، مما يعكس التزام الدول الأعضاء بوضع الصيغة النهائية للاتفاق وتعزيز الهيكل العالمي للأمن الصحي.

٥- وتظل القيادة السياسية المستدامة والمساءلة عنصرين حاسمي الأهمية لتكليل أطر الحوكمة هذه بالنجاح. وتواصل اللجنة الدائمة المعنية بالوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها تطوير أساليب عملها وتقديم مدخلات بشأن هذه العمليات في الوقت نفسه. كما واصل الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها لعام ٢٠٢٣ تأكيد الالتزام السياسي بتعزيز الأمن الصحي العالمي، وشدّد على أهمية التعاون والإنصاف وإتاحة التدابير الطبية المضادة.

٦- وتوشك المرحلة التجريبية من الاستعراض الشامل للصحة والتأهب على الانتهاء، وهي تطرح رؤية قيّمة عن كيفية تقييم القدرات الوطنية وتحسينها بشكل أفضل. ويؤدي تمديد ولاية لجنة الرقابة الاستشارية المستقلة لبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية إلى تعزيز أهمية التدقيق والمساءلة المستقلين للمنظمة في وضع هيكل عالمي متين للأمن الصحي.

٧- ورغم إحراز تقدّم كبير في تعزيز حوكمة الصحة العالمية، ما زالت هناك حاجة إلى مواصلة بذل الجهود. وما تنفيذ التعديلات المُدخلة على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، والمُضي قدماً في مفاوضات هيئة التفاوض، وإنشاء آليات للرقابة، إلا دليل على التزام جماعي بالتأهب والاستجابة. وسيساعد التصدي للتحديات القائمة، وضمان التنفيذ الفعّال، وتعزيز القيادة السياسية المستدامة والمساءلة، على إعداد إطار عالمي للأمن الصحي العالمي أكثر قدرة على الصمود وأكثر إنصافاً.

التمويل

٨- لا غنى عن توفير التمويل الكافي والمستدام للتأهب والاستجابة بفعالية للطوارئ الصحية. وقد أحرزت المنظمة وشركاؤها تقدّماً كبيراً في تعبئة الموارد وتحسين آليات التخصيص والدعوة إلى إيجاد حلول مبتكرة ومنسّقة في مجال التمويل.

٩- وستدعم المنظمة تنفيذ التعديلات المُدخلة على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، بوسائل منها إنشاء آلية تمويل منسّقة دعماً لتحديد وإتاحة التمويل اللازم لتعزيز وصون قدرات التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها وتلبية احتياجات البلدان النامية وأولوياتها بإنصاف.

١٠- وقد برز صندوق مكافحة الجوائح الذي أنشئ في عام ٢٠٢٢ بوصفه أداة حيوية لسد فجوات التمويل هذه. ويؤكد الاهتمام السالح بالدعوتين الأولى والثانية الموجهتين من الصندوق بشأن تقديم المقترحات على الحاجة الملحة إلى توفير تمويل مخصّص للتأهب للأوبئة والاستجابة لها. وتشارك المنظمة بنشاط في إنشاء الصندوق ودعم البلدان في وضع المقترحات وتنفيذ المشاريع.

١ المقرر الإجرائي جصع٧٧(٢٠) (٢٠٢٤).

١١- وتعكف المنظمة على العمل مع الشركاء على توسيع نطاق التمويل الطارئ اللازم للطوارئ الصحية وتحديد مواطن الضعف المتصلة بالأوبئة والحد منها. وتقوم فرقة العمل المشتركة للتمويل والصحة التابعة لمجموعة العشرين مقام منصّة للتعاون بين صنّاع القرار في مجالي الصحة والتمويل، في إطار التركيز على تسريع وتيرة عمل الآليات الحالية لتمويل أنشطة الاستجابة وتنسيق عملها وإتاحة مصادر تمويل إضافية ووضع آليات تمويل جديدة. وسيسهم وضع دليل عملي بشأن التمويل الطارئ، وإطار لإدارة مواطن الضعف الاقتصادية ومخاطر الأوبئة، في اتباع نهج أكثر شمولاً وتنسيقاً بشأن تمويل التأهب للجوائح والاستجابة لها.

١٢- وعلى الصعيد القطري، تواصل الأمانة دعم الدول الأعضاء في وضع مقترحات لكي تقدّمها إلى صندوق مكافحة الجوائح وتكيف هذه المقترحات بما يتوافق مع متطلبات آليات تمويل رئيسية أخرى، لتيسّر بذلك إتاحة الموارد الحيوية اللازمة لتعزيز الأمن الصحي الوطني. أمّا العملية التي تضطلع بها المنظمة بشأن رسم خرائط الموارد، فإنها تمكّن البلدان من تتبع الموارد وتنسيقها بفعالية، ممّا يعزّز الشفافية والمواءمة فيما بين أصحاب المصلحة.

١٣- ورغم تحقيق هذه الإنجازات، فما زالت هناك تحديات قائمة. ورغم أهمية حجم الصندوق الحالي لمكافحة الجوائح ونطاقه، فإنه لا يمثل سوى حلاً جزئياً لسد فجوات التمويل والقيود المفروضة على أنشطة التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها. ولا تزال الحاجة إلى توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به على جميع المستويات تشكّل شاغلاً ملحاً؛ وستواصل المنظمة الدعوة إلى إيجاد آليات تمويل مبتكرة ومنسّقة فضلاً عن زيادة الاستثمارات الموظفة في هذا الصدد.

النُظُم

التعاون في مجال الترصد

١٤- أفضت الجهود المبذولة لتعزيز التعاون في مجال الترصد إلى تحقيق تقدّم ملحوظ في عام ٢٠٢٤، ممّا يعكس التزام العالم بتعزيز عملية صنع القرار بفضل الرصد المتكامل لتهديدات الأمراض ومواطن الضعف إزاءها. وعملت مبادرات عديدة على تعزيز القدرات اللازمة للإبكار في كشف التهديدات الصحية الناشئة وتقييم مخاطرها والاستجابة لها في الوقت المناسب. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الشبكة الدولية لترصد مسببات الأمراض، وإطار المنظمة الفسيفسائي لترصد أمراض الجهاز التنفسي، ومبادرة المنظمة الشاملة لتعزيز عمل وكالات الصحة العامة الوطنية، وسلسلة الحلقات الدراسية التي تعقدها المنظمة بشأن مختبرات الصحة العامة، وبرنامج جديد للمنظمة بشأن التعريف بالمختبرات وخطة خارجية لتقييم الجودة. وقد أثبتت هذه الجهود أهميتها الحاسمة في ضمان قدرة النُظُم الصحية على توقع الطوارئ والاستجابة لها. وتعرض المبادرات الإقليمية، مثل أداة تقدير تكاليف تحليل التسلسل الجينومي في الإقليم الأوروبي وحلقة العمل المعنية بتحديد الأولويات فيما يخص تحليل التسلسل الجينومي في إقليم غرب المحيط الهادئ، نهج متنوعة لتعزيز قدرات المختبرات.

١٥- كما اتُخذت إجراءات لتعزيز القدرات الوطنية اللازمة للاضطلاع بسرعة بأنشطة الرصد والاستجابة عن طريق دمج أنشطة التعاون في مجال الترصد في عمليات جمع المعلومات المتعلقة بالصحة العامة، بوسائل منها مبادرة المعلومات الوبائية المفتوحة المصدر. كما بذلت جهود رامية إلى تهيئة بيئة تمكينية، بوسائل منها إنشاء منتدى لراسمي السياسات يكون بمثابة منبر لمناقشة الدور الهام للقيادة القطرية والشراكات وقابلية تشغيل البيانات بالتبادل في تنفيذ أنشطة التعاون في مجال الترصد بجميع أنحاء العالم. ويجري إنجاز العمل بشأن تعبئة تمويل مستدام لمبادرات الترصد هذه وتحديد الأولويات فيما يخص البحوث المتعلقة بالمعلومات الموفرة عن الجوائح والأوبئة.

حماية المجتمع

١٦- تمثل حماية المجتمع حجر الزاوية في مجال التأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها. وتسليماً باعتماد الاستجابات الفعالة على العمل مباشرة مع المجتمعات المتضررة، فقد اتُخذت خطوات كبيرة في ميدان دمج وجهات نظر المجتمع المحلي في جميع جوانب الطوارئ والاستجابة. وشمل هذا العمل ما يلي: العمل مع الشركاء لإعداد ورقة موقف؛ وصياغة إطار عملي هدفه إشراك المجتمعات المحلية بنشاط في جهود التأهب والاستجابة؛ والاستفادة من الخدمة الجماعية للإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية؛ وتجريب مجموعة جديدة من برامج التدريب على إدارة وباء المعلومات؛ وتوسيع نطاق شبكة المنظمة المعنية بالمعلومات عن الأوبئة؛ وإقامة مجتمع مؤلف من العديد من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالطوارئ الصحية لترجمة العلوم؛ والنهوض بمبادرة المنظمة بشأن تدابير الصحة العامة والتدابير الاجتماعية؛ والتعزيز المستمر لشبكة المعنيين بالإبلاغ عن شؤون الأمن الصحي العالمي؛ ودمج مفهوم الحماية المجتمعية في المنتجات المعيارية، مثل الدليل العالمي المنشور مؤخراً بشأن استعداد المجتمع المحلي وتخطيط الاستجابات والحزمة التدريبية بشأن المخاطر المحيطة بالمجتمع المحلي وإشراكه في مواجهتها. وتكفل هذه الأدوات تنفيذ تدخلات فعالة ومناسبة للأعراف الثقافية وملبية لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية المعدة لغرض حمايتها.

١٧- وتظل مسألة تعزيز آليات التنسيق والشراكات لضمان حماية المجتمعات المحلية أولوية بالنسبة للمنظمة. وقد أُحرز تقدّم كبير في بناء القدرات ومواءمة الأنشطة على الصعيد الإقليمي، وشمل ذلك تدشين حلقة عمل تدريبية بشأن حماية المجتمعات المحلية من الأنفلونزا الجائحة والأوبئة التنفسية في الأردن وإجراء ممارسة تأهب لمجتمعات محلية في غانا. كما اتفقت المنظمة وشركاؤها على الصعيد العالمي على مجموعة من الأولويات لتعزيز الوقاية من العدوى ومكافحتها في المجتمعات المحلية وتحسين إمدادات المياه وخدمات الإصحاح والنظافة الصحية.

١٨- وإضافة إلى النهوض بالأسس المفاهيمية لحماية المجتمع، تواصل الأمانة تركيزها على العمل عن كثب مع المجتمعات المحلية لتطوير وتفعيل القدرات الأساسية الحاسمة الأهمية، بسبل منها دعم الدول الأعضاء في مجال دمج وظائف حماية المجتمع في المقترحات المقدمة إلى صندوق مكافحة الجوائح.

الرعاية المأمونة القابلة للتوسع

١٩- تمثل الرعاية المأمونة القابلة للتوسع ركيزة أساسية من ركائز التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها. وإدراكاً من المنظمة لأهمية وجود نظم رعاية صحية قوية وإتاحة التدخلات بإنصاف أثناء الطوارئ، فإنها عاكفة على العمل بنشاط على تعزيز مسارات الرعاية السريرية، وتعزيز البنية التحتية اللازمة لزيادة قدرات تلبية الاحتياجات المفاجئة والخدمات الصحية الأساسية أثناء الطوارئ الصحية. وتشمل الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد تدشين مبادرة المنظمة بشأن إتاحة إمدادات الأوكسجين وتوسيع نطاق المبادرة لبناء نظم إيكولوجية قادرة على الصمود أمام نقص إمدادات الأوكسجين؛ وتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية وسلاسل الإمداد لتلبية الزيادات المفاجئة في الطلب على الخدمات أثناء الطوارئ؛ ووضع مبادئ توجيهية سريرية وعملية مسندة بالبيّنات ونشرها، بما فيها تلك المتعلقة بالأنفلونزا وكوفيد-١٩ والخناق وحمى القرم الكونغولية النزفية وموارد التدريب اللازمة لدعم عملي الرعاية الصحية في تدبير الأمراض علاجياً والتقليل إلى أدنى حد من تأثير الصحة بالطوارئ.

٢٠- ولا غنى عن إتاحة الخدمات الصحية الأساسية بإنصاف أثناء الطوارئ. وتسليماً من المنظمة بهذه الحقيقة، فقد دشنت إطار العمل العالمي للفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠ بشأن الخدمات الصحية القادرة على الصمود، وهي تواصل أداء دور قيادي في مجال إنقاذ الوعي بالخدمات الحاسمة الأهمية ودعم التوعية بها، مثل الوقاية من العدوى ومكافحتها وتوفير إمدادات المياه وخدمات الإصحاح والنظافة الصحية. وزوّدت البلدان والأقاليم بالدعم العملي من خلال الاضطلاع بأنشطة مثل الوقاية من العدوى ومكافحتها والتأهب في لبنان وإجراء مشاورات عالمية بشأن ترصّد حالات العدوى الناجمة عن الرعاية الصحية. وركزت جهود الاستجابة على دعم الطائفة المندلعة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وإعداد تقرير شامل عن حالة إمدادات المياه وخدمات الإصحاح والنظافة الصحية في السودان؛ وتقديم الدعم التقني بشأن التعافي من النزاعات وفاشيات الكوليرا في إثيوبيا. وتكتسي هذه الجهود مجتمعة أهمية حاسمة في ضمان تمكين النظم الصحية والعاملين الصحيين من الاستجابة بسرعة وفعالية للطوارئ الصحية، مما يقلل إلى أدنى حد من تأثير السكان المتضررين بها.

إتاحة التدابير المضادة

٢١- تظل الإتاحة المنصفة والمناسبة التوقيت للتدابير الطبية المضادة بالغة الأهمية للتأهب والاستجابة بفعالية للطوارئ الصحية. وقد أحرز تقدّم كبير عبر جميع أنحاء سلسلة قيمة التدابير الطبية المضادة لتعزيز الأمن الصحي، وخصوصاً من أجل التصديّ للتحديات التي كشفت عنها جائحة كوفيد-١٩. كما أدى التركيز على نهج الأسر الفيروسية والبكتيرية إلى تسريع وتيرة استراتيجيات اتخاذ التدابير الطبية المضادة وساعد على تحديد الفجوات المعرفية وتعزيز التعاون والتأهب العالميين للتهديدات المعروفة والمجهولة على حد سواء. ويظل توظيف الاستثمارات باستمرار في مجالات كل من اكتشاف مسببات الأمراض، وإجراء البحوث الأساسية والانتقالية، وتعزيز قدرات النظم التنظيمية والقدرات اللازمة لإجراء التجارب السريرية، أمراً بالغ الأهمية لضمان وجود مصدر قوي لاتخاذ التدابير الطبية المضادة الفعالة.

٢٢- وما زال موضوع تنويع القدرات التصنيعية العالمية وتعزيز الاكتفاء الذاتي على الصعيد الإقليمي من الأولويات الرئيسية، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتعمل مبادرات مثل منصة تصنيع المنتجات الصحية المنسقة في أفريقيا على تمهيد السبيل أمام توفير سلاسل إمداد أكثر إنصافاً وقدرة على الصمود. كما يمثل إعداد قوة عاملة ماهرة وتعزيز منصات التصنيع القابلة للتكيف عنصران أساسيان في بذل هذه الجهود.

٢٣- وبالنظر إلى الحاجة إلى نظم شراء وإمداد مرنة ومنصفة وقائمة على إدارة المخاطر، تعمل المنظمة على وضع سياسات مسندة بالبيانات، وقوائم محدّدة مسبقاً بالتدابير المضادة الطبية، ومنهجيات للتنبؤ بالطلب لضمان الاضطلاع بعمليات الشراء بكفاءة وفعالية. وستُعزّز إتاحة التدابير الطبية المضادة الحاسمة الأهمية بفضل توسيع نطاق آليات المشتريات المُجمّعة، وخاصة على الصعيد الإقليمي مع الصندوق الاستراتيجي لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وآلية المشتريات المُجمّعة التي تقودها المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، واتفاق المشتريات المشترك للاتحاد الأوروبي الذي تتولى تنسيقه هيئة التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية التابعة للمفوضية الأوروبية، فضلاً عن طرائق الشراء الاستراتيجية مثل اتفاقات الشراء المسبق.

٢٤- ولا يمكن ضمان الإتاحة المناسبة التوقيت والمنصفة للتدابير الطبية المضادة لإنقاذ الأرواح أثناء الطوارئ الصحية إلا ببذل جهود مكثفة في مجال التأهب لتعزيز أنشطة البحث والتطوير والتصنيع القابلة للتوسع ونظم سلسلة الإمداد، التي ستواصل المنظمة الدعوة إلى تمويلها في برنامج العمل العام الرابع عشر، ٢٠٢٥-٢٠٢٨.

ويعتمد التأهب للطوارئ الصحية على استمرار المنظمة في قيادة الشبكات والشراكات العالمية والإقليمية المرتبطة بها والتي تمكن من تقديم الدعم اللازم في الأوقات والأماكن التي تمس فيها الحاجة إليه.

٢٥- وتواصل المنظمة الاضطلاع بدور أساسي في تيسير تبادل المعلومات بكفاءة وضمان الإنصاف في إتاحة التدابير الطبية المضادة بواسطة المنصات القائمة، مثل الإطار الخاص بالتأهب للأنتلوزا الجائحة لتبادل فيروسات الأنفلونزا والتوصل إلى اللقاحات والفوائد الأخرى وفريق التنسيق الدولي المعني بتوفير اللقاحات ونظام المجمع البيولوجي التابع للمنظمة.

التنسيق أثناء الطوارئ

٢٦- تتطلب التعقيدات التي تنسجم بها الطوارئ الصحية الحديثة توفير آليات استجابة قوية ومنسقة. وقد أُحرز تقدّم في تعزيز التنسيق أثناء الطوارئ على جميع المستويات، وفي إطار التركيز على بناء قدرات القوة العاملة وتعزيز التأهب على الصعيد الوطني وتحسين إدارة الإنذارات وتنسيق الاستجابة. ومن أمثلة ذلك توجيه النداء الطارئ بشأن الصحة العالمية؛ وقيام الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والاستجابة لها بنشر دليل وطني للاستجابة للفاشيات؛ وتعزيز شبكة مراكز عمليات طوارئ الصحة العامة.

٢٧- أمّا العمل على تعزيز الهيكل العالمي للتأهب للطوارئ الصحية والوقاية منها والاستجابة لها والقدرة على الصمود أمامها، وخصوصاً الجهود المتواصلة لمواءمة إطار رصد وتقييم اللوائح الصحية مع إطار التأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها والقدرة على الصمود أمامها،^١ فإنه سيساعد على تحسين تقييم وتعزيز التأهب للطوارئ الصحية على الصعيد الوطني. ويتواصل تيسير التنسيق والتأهب في جمع القطاعات للأمراض الحيوانية المصدر بفضل مبادرات مثل خطط العمل الوطنية بشأن الأمن الصحي، والاستعراضات اللاحقة للإجراءات، والتدابير التعاونية مثل الأدوات العملية الثلاثية لنهج الصحة الواحدة وحلقات العمل المؤقتة بشأن اللوائح الصحية الدولية - أداء الخدمات البيطرية.

٢٨- ويهدف إطار المنظمة المحدث للاستجابة للطوارئ ووضع إطار للإنذار بوقوع الطوارئ الصحية والاستجابة لها في الدول الأعضاء إلى تحسين إمكانية التنبؤ بالطوارئ والاستجابة لها بفعالية في الوقت المناسب. كما يعمل الإطار المنقح لمركز عمليات الطوارئ الصحية العامة، وإنشاء شبكات إقليمية وعالمية، واستهلال تشغيل مجموعة إدارة الطوارئ الصحية، وبرنامج تدريب المدربين الجاري تنفيذه، على تعزيز التنسيق وإدارة المعلومات وبناء القدرات.

تطبيق قدرات النظم على تهديدات ومواقع محدّدة

٢٩- تواصل المنظمة الاستفادة من شبكات الخبراء والمراكز المتعاونة معها والخبرات الداخلية لمساعدة البلدان في تقييم تهديدات الأوبئة والجوائح والتأهب والاستجابة لها. وقد نجحت مبادرة المنظمة بشأن التأهب للتهديدات الناشئة والقدرة على الصمود أمامها في تكييف إطار قدرات التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها مع أخطار معينة، ممّا أدى إلى اضطلاع أكثر من ١٢٥ دولة عضواً بعملية تحديث خططها بشأن التأهب للجوائح. وتواصل المنظمة مساعدة البلدان في تفعيل استراتيجيات مصممة خصيصاً للوقاية من

^١ <https://www.who.int/publications/m/item/strengthening-the-global-architecture-for-health-emergency-prevention-->

preparedness--response-and-resilience (تم الاطلاع في ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٢٤).

مخاطر مُحَدَّدة وتخفيف حدتها بما يتماشى مع إطار التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، مثل الحمى الصفراء والكوليرا والتهايب السحايا والحمى النزفية الفيروسية بأنواعها.

٣٠- ولا تزال معالجة الحد من مخاطر الكوارث والأزمات المناخية تمثل أولوية في مجال تعزيز التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها،^١ حيث تتعاون المنظمة مع الشركاء في تقييم المخاطر والآثار الصحية المرتبطة بالمناخ. كما تواصل المنظمة وشركاؤها إقامة روابط بين قدرات تعزيز التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها وإجراءات الحد من المخاطر في مجال الصحة، بوسائل منها تنفيذ مشروع مشترك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لوضع إرشادات بشأن التأهب والاستعداد للتصدّي للعواقب الصحية لظاهرة النينو - التذبذب الجنوبي والتغيرات المناخية في البلدان والمجتمعات المحلية.

٣١- ويظل تحسين التأهب والتنسيق على مستوى التفاعل بين قطاعي الصحة والأمن، وخاصة فيما يتعلق بالأحداث المتعمدة، يمثل مجالاً ذا أولوية لتعزيز التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها. وبوصف المنظمة الهيئة المشاركة في قيادة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمخاطر البيولوجية، فإنها تعمل على وضع نظام داخلي مشترك بين الوكالات ومعني بالتصدّي للأحداث المتعمدة بحيث يمكن الاستعانة به في حالة وقوع طارئة كبرى، كما تقوم المنظمة بالتوازي مع ذلك بتحديث هذا الإجراء الخاص بها. وشاركت المنظمة أيضاً في مشروع التشغيل المشترك بين الوكالات وإجراء الاتصالات في حالة وقوع هجمات كيميائية و/أو بيولوجية، الذي يقوده مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتقوم المنظمة كذلك بصياغة مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

٣٢- وما زال عمل المنظمة لحماية الصحة في الأوضاع الإنسانية يعتمد على إقامة شراكات قوية، بما يشمل إقامتها داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وينطوي تفعيل إطار التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها أثناء الأزمات الممتدة، التي غالباً ما تحدث في أماكن تتسم بالضعف والهشاشة ونشوب النزاعات، على اتباع نهج مرنة تركز على الإنسان. وتواصل المنظمة من خلال فرق مخصصة في ١٥٠ بلداً تقييم الاحتياجات بسرعة في الميدان وتنسيق استجابات المجموعات الصحية، والعمل مع ٩٠٠ جهة تقريباً من الجهات الشريكة في المجموعات الصحية والحكومات والجهات الفاعلة غير الدول لتقديم الخدمات الصحية الأساسية ومنع شن الهجمات على مرافق الرعاية الصحية أثناء الطوارئ.

الاستنتاجات

٣٣- تظهر الجهود التعاونية المبذولة فيما يتعلق بمختلف الوظائف المترابطة والحيوية لنظم التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها - والمتمثلة في التعاون في مجال الترصد وحماية المجتمع والرعاية المأمونة القابلة للتوسع وإتاحة التدابير المضادة والتنسيق أثناء الطوارئ - التزاماً جماعياً بإقامة هيكل عالمي للأمن الصحي طابعه المزيد من المرونة والإنصاف.

٣٤- ويمثل اعتماد التعديلات المُدخلة على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، والمفاوضات الجارية من أجل إبرام اتفاق بشأن الجوائح، وإنشاء آليات قوية للإشراف وإسداء المشورة، خطوات حاسمة الأهمية على طريق توجيه استجابة أكثر فعالية وتنسيقاً للطوارئ الصحية في المستقبل. ولكن يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لتأمين تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، ومعالجة أوجه التفاوت في إتاحة الموارد، وتعزيز القدرات الوطنية، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

١ انظر القرار جص ٧٧ع-٨ (٢٠٢٤).

٣٥- وتظل المنظمة ملتزمة بالعمل مع الشركاء وأصحاب المصلحة من أجل التصدي لهذه التحديات والاستفادة من التقدم المحرز. وبفضل الجهود المتواصلة والحلول المبتكرة والتركيز على التعاون والإنصاف، يمكن إيجاد عالم أفضل استعداداً للوقاية من الطوارئ الصحية وكشفها والاستجابة لها وحماية صحة جميع الناس وعافيتهم.

الإجراء المطلوب من اللجنة الدائمة

٣٦- اللجنة الدائمة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير. وهي مدعوة أيضاً إلى أن تقدم أثناء مناقشاتها تعليقات وتوجيهات فيما يتعلق بالأسئلة الواردة أدناه.

- كيف يمكن للأمانة أن تدعم العمل لضمان الاستفادة من آليات وصكوك الحوكمة القائمة والمستقبلية بفعالية لمواصلة تطوير إطار التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها ومواءمة هذا الإطار وتفعيله على جميع المستويات وضمان تكييف القدرات مع تهديدات معينة في مواضع محددة؟
- كيف يمكن للأمانة أن تعمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة على تحسين الاتساق بين جميع المبادرات والاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها؟

= = =